وتمكنت، في العام ١٩٨٤، طبقاً لبعض المصادر، من تحقيق عائد مقداره ثلاثة مليارات دولار[٣٢]. وبلغ عائد مبيعاتها من طائرات «كفير» فقط نحو مليار وربع المليار دولار[٣٣]. وعلى أي حال، فان المصادر المختصة تجمع على تصنيف اسرائيل بين اكثر دول العالم مبيعاً للاسلحة. يتفق في ذلك معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ووكالة الرقابة الاميركية لنزع السلاح[٣٤]. هذا بينما لوحظ ان تقريراً نشرته مجلة «رسالة اليونسكو» كان اكثر تحديداً حين رأى ان «الانتاج الصناعي العسكري الاسرائيلي يضعها [اسرائيل] في مقدم الدول غير الكبرى في الانتاج الصناعي العسكري»[٣٥]

ومن الجوانب المثيرة، ان للصناعة العسكرية الاسرائيلية ابعاداً اقتصادية سياسية ذات دلالة خاصة. فهذه الصناعة، التي بدأت بعامل واحد في ورشة صغيرة في احد ضواحي القدس الشرقية، في العام ١٩٣٣[٣٦]، اصبحت، منذ مطلع الثمانينات، تستوعب في اطارها نحو مئة الف عامل[٣٧]. واذا اضفنا الى هؤلاء نحو ٢٠٠ الف من المجندين من الشرطة وأجهزة الامن متعددة الاسماء، ونحو ضعف هذا الرقم من قوات الاحتياط، لأدركنا مع بعض المراقبين ان المؤسسة العسكرية، ومجمعها الصناعي، هي أكبر صاحب عمل في اسرائيل على الاطلاق[٣٨].

ان ظاهرة عسكرية اخطبوطية من هذا القبيل تثير غير سؤال. ذلك ان المؤسسة العسكرية هذه (بكل تفريعاتها) تتركز في يد شريحة اجتماعية معينة، كالقيادات العسكرية من الصفين الاول والثاني والمولين ورجال الصناعة والمهندسين والخبراء العسكريين والفنيين الخ؛ وهي شريحة تتقاطع وتتشارك في خلفياتها الاجتماعية والمهنية والمصلحية؛ كما تتوطد العلاقات الشخصية (واحياناً الاسرية) بين عناصرها فضلاً عن تواصلها مع القيادات السياسية وجمع الكثير من عناصرها للعمل في الحقلين، العسكري والسياسي[٣٩]. فهل نحن بصدد طبقة، أو نخبة، تتسم بالترابط المصلحي تهيمن على اهم قطاعات الاقتصاد والمجتمع في اسرائيل؟ ويتبع هذا طرح السؤال عن مدى النفوذ الذي تستحوذ عليه هذه النخبة، من الناحية السياسية، ومدى قدرتها على صنع القرار، أو الضغط باتجاه الحفاظ على مصالحها، على الصعيدين، الداخلي والخارجي ؟

المؤسسة العسكرية وصنع القرار السياسي

يمثل موقع العسكريين في النظام السياسي الاسرائيلي الترجمة العملية والمنطقية لقوة مؤسستهم في النظامين، الاجتماعي والاقتصادي. كذلك تستمد هذه المؤسسة موقعها المحوري انطلاقاً من طبيعة المجتمع الاستيطاني وعقيدته، حيث «الامن» هو محور الممارسة السياسية. وعلى ذلك، لا ترتبط السلطة السياسية في اسرائيل بالتنظيم الرسمي من خلال المؤسسات المعروفة، كالكنيست أو مجلس الوزراء، بل توجد في يد قوى متغلغلة ومتحصنة داخل تلافيف المجتمع السياسي. وفي مقدم هذه القوى اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، ولجنة الشؤون الخارجية والامن في الكنيست، والمؤسسة العسكرية[٤٠]، هذا بالاضافة الى ما يسمى بمنتدى هيئة الاركان، الذي يعمل بسرية مطلقة، ولا يتوافر عنه الكثير من المعلومات[٤١]. وبنظرة فاحصة، نلاحظ ان الجامع المشترك في هذه الدوائر هو عضوية العسكريين. ففي داخل اللجنة الوزارية للامن يعتبر الانتماء الحالي، أو السابق، الى احدى الجهات العسكرية من بين العوامل التي تضفي أهمية خاصة على العضو الوزاري[٤٢]؛ كما ان عضوية لجنة الشؤون الخارجية والامن ترتبط، دائماً، بكبار القيادات العسكرية، جنباً الى جنب مع القيادات السياسية[٤٣]. وهناك من يرى ان القرار السياسي يصنع في دائرة شديدة الضيق، محصورة في